

## تطوير العملية التعليمية والبحثية داخل قسم التاريخ (رؤية مستقبلية)

د. أحمد عبد الدايم محمد حسين  
أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر  
قسم التاريخ - معهد البحوث والدراسات الأفريقية  
جامعة القاهرة

صبت أوراق مؤتمر تطوير التعليم والبحث العلمى، الذى أقامه المعهد فى ديسمبر 2009، جام انتقادها على بعض المشاكل التى نتجت عن إصدار لائحة 2004. وهو الأمر الذى أدى الى تصحيح المسار بإصدار لائحة 2012. ويبدو أن التركيز على تلك اللائحة، وانتقاد المؤتمر السابق لنظام الساعات المعتمدة، بالصورة التى جرى تنفيذها، قد أغفل، عن غير عمد، النظر فى مسألة تطوير الأقسام بشكل إجمالى. من هنا جاءت ورقتنا " تطوير العملية التعليمية والبحثية داخل قسم التاريخ.. رؤية مستقبلية"، لتعالج هذا الخلل غير المقصود، ولتعرض رؤيتها لتحسين العملية التعليمية والبحثية داخل القسم. وعلى هذا، أتمنى أن تتجح فى تقديم تلك الرؤية بصورة واضحة وجلية، تساعد على انجازها بسهولة ويسر بمشيئة الله.

ولست أجد بدأ من التأكيد على أن العلم فى عمومه نفيس، وعلم التاريخ فى خصوصه صار بحرًا لا يحده ساحل. وبالتالي فإن الغوص فيه، والتبصر فى علومه ومعارفه، والخبر بنقده، وتمييز سليمه من سقيمه، إنما هو عملية شاقة ومكلفة، وتحتاج الى خطط تطوير مستمرة وممتدة. وقسم التاريخ على مر عقود التى تجاوزت السبعة بأربعة أعوام، كان أحد الأعمدة الرئيسية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية، التى شهدت مختلف عمليات التطوير منذ تأسيسه سنة 1947 وحتى الآن. غير أن هذا التطوير فى بعض نواحيه اقتصر على إضافة مواد وحذف أخرى، دون أن يمس جوهر العملية التعليمية نفسها داخل القسم. وبالتالي فإن هناك دوافع رئيسية ثلاث لتقديم هذه الورقة: أولها، الرغبة فى مشاهدة القسم الذى أنتمى إليه، أحد أهم أقسام التاريخ وأحسنها على مستوى مصر والعالم العربى والأفريقى. ثانيها، أننا فى القسم نعانى فعليًا من بعض القصور الذى يواجه العملية التعليمية، وفى الخطط البحثية المعروضة سنويًا. ثالثها، الاستجابة لتكليف رئيس مجلس القسم، الدكتور كرم الصاوى، بتقديم ورقة بحثية للمشاركة فى مؤتمر تطوير التعليم بالمعهد، وصياغة رؤية تتم عن تواصل الأجيال بالقسم، وتتيح الفرصة أمام الجيل الجديد من المؤرخين للتعبير عن وجهة نظرهم فى

عملية التطوير للقسم بمنتهى الأريحية والشفافية. وفي هذا الاطار تنقسم الورقة الى أربعة محاور رئيسية:

**المحور الأول-** قسم التاريخ وإسهامات بعض رواده.

**المحور الثاني-** تطور العملية التعليمية والبحثية فى القسم منذ انشائه.

**المحور الثالث-** رؤية لتطوير العملية التعليمية بالقسم وتحسينها.

**المحور الرابع-** رؤية لتطوير العملية البحثية بالقسم وتحسينها.

**المحور الأول- قسم التاريخ وإسهامات بعض رواده:-**

يقولون فى الحكم " إن الابن الحكيم هو الذى يعرف أباه، وأن الاب الحكيم هو من يعرف شيئاً ذا بال عن وطنه ونشأته الأولى". وأعتقد أن اختبار هذه المقولة على أرض الواقع يمثل صعوبة كبيرة على هذا الابن المدعى للحكمة، نظراً لأن حقائق كثيرة عن الاب فى بدايته لا زالت غائبة. ومن ثم فإن البحث فى تاريخ القسم، وفى تطوره، يعد مسألة ليست سهلة على هؤلاء الأبناء. لكن هذا لا يعنى أن كل الحقائق تائهة، بل يمكن القول بأن قسم التاريخ كان، ولا يزال، أحد الأركان الرئيسية بمعهد البحوث والدراسات الافريقية. وهذا القول لا يأتى ضرباً من ضروب التعصب الأعمى للقسم، باعتبارى أحد أبناءه، بل إن تاريخ القسم منذ انشاءه، يشهد بهذا الأمر ويدلل عليه. فمنذ أن تمت الموافقة على عرض وزير المعارف على لجنة العلاقات الثقافية بين مصر والسودان، بتاريخ الأحد 26 يناير 1947، بإنشاء معهد عالى فى كلية الآداب ليكون مركزاً للدراسات السودانية بجميع أنواعها<sup>(1)</sup>، وافتتاحه فعلياً فى ديسمبر من ذات السنة<sup>(2)</sup>، كان قسم التاريخ أحد القسمين الرئيسيين اللذين تأسس بهما معهد الدراسات السودانية، الجغرافيا والتاريخ، فى 15 ديسمبر سنة 1947.

وبطبيعة الحال، انتقل قسم التاريخ من حجرات قسم الجغرافيا بكلية الاداب جامعة فؤاد الاول سنة 1952، بانتقال المعهد الى مبنى جديد مستقل خارج الجامعة<sup>(3)</sup> فى 3 شارع شجرة الدر بالزمالك<sup>(4)</sup>. وذلك مع بقاء المعهد نفسه تابعاً لكلية الاداب حتى سنة 1956. حيث تحول مسمى المعهد فى تلك السنة، من معهد للدراسات السودانية الى معهد للبحوث والدراسات الافريقية. ثم انتقل القسم من الزمالك مع انتقال المعهد إلى ميدان المساحة بالدقى، وظل هناك حتى بداية التسعينيات. ثم انتقل الى مبنى معهد البحوث والدراسات التربوية داخل جامعة القاهرة الحالى، انتظاراً لاستكمال مبناه الجديد أمام قاعة الامتحانات وكلية التخطيط العمران. وبعد اكتمال هذا المبنى انتقل القسم ليشغل الدور الرابع من الناحية الشرقية لهذا المبنى القائم الآن. ويبدو أن استشعار اعضاءه بالاستقرار فى هذا المبنى قد جعلهم يبذلون كل طاقتهم فى النهوض بالقسم واعلاء شأنه. لهذا كانوا سابقين فى عقد

أول ندوة خاصة بالقسم تحت عنوان مصر وأفريقيا- الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة سنة 1996. وذلك بالتعاون بين القسم برئاسة الدكتور رجب عبدالحليم، وبين لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة. هذا بالإضافة إلى دورهم الفاعل في كل الندوات التي عقدت في المعهد فيما قبل هذا التاريخ وبعده (5).

ومما لا شك فيه أن قسم التاريخ قد حظى بأعلام كبار في علمهم وخلفهم، يأتي على رأسهم الدكتور حسن عثمان ومحمد فؤاد شكرى (6)، وأحمد أحمد الحنة وزاهر رياض وغيرهم الكثير (7). لكن إذا نظرنا لدور القسم في أعمال تطوير المعهد نفسه، لوجدنا علمين رئيسيين توليا رئاسته، وشاركا بجهد غير مسبوق في نهضته ورفع مسهمه:

**العلم الأول، هو الدكتور حسن عثمان.** حيث كان أستاذًا متميزًا في علمه ومعارفه، وكان أديبًا قبل أن يكون مؤرخًا، فقد كان يكتب التاريخ بلغة الأدب، وهو صاحب أهم كتاب رائد في منهج البحث التاريخي. وفيما يتعلق بدوره خلال فترتي إدارته للمعهد ( الأولى من 1953-1955، والثانية من 1965-1969) (8)، فقد سعى هذا الأديب المؤرخ لتطويره وزيادة عدد أقسامه. بل وجهه عمليا نحو إفريقيا. فمع أن مسمى المعهد قد تغير نحو إفريقيا منذ منتصف الخمسينيات إلا أن هذا التغيير كان شكليًا. فلم يقدم إنتاجا عمليا داخل المعهد يقول بأن هذا التغيير قد تم على أرض الواقع. لهذا عبر الرجل عمليًا عن هذا الاتجاه من خلال دراستين: الأولى، ظهرت في ديسمبر 1956 عن إفريقيا في جحيم دانتي. والثانية، جاءت تحت عنوان إفريقيا في مطهر دانتي (9). ولمكانته الكبيرة كانت هناك جائزة باسمه عبارة عن مبلغ 200 جنية تعطى لأول من قسم التاريخ كل سنة (10). ولا اعلم لماذا توقفت تلك الجائزة الآن.

**العلم الثاني، هو الدكتور السيد فليفل.** وهو نموذج للإدارة الناجحة، فقد تولى عمادة المعهد لدورتين متتاليتين، لمدة ست سنوات في الفترة من 1999-2005. فأسس خلالهما المنتدى الإفريقي، وأصدر أول تقريرين استراتيجيين، وأعد أول خطة بحثية خمسية للمعهد، وأسس مركز الدراسات السودانية، ومركز تنمية الموارد الطبيعية والبشرية في إفريقيا، ومركز البحوث الإفريقية، وأصدر لائحة 2004 كأول لائحة تأخذ بنظام الساعات المعتمدة (11).

**وفي أعمال الوكالة** سجد القسم قد قدم علمين أيضًا، شاركا في تطوير المعهد ودفعه قدمًا للأمام: **اولهما، الدكتور عبدالله عبدالرازق ابراهيم.** فقد كان وكيلا للدراسات العليا والبحوث في الفترة من 1994 - 1999 (12). نظم خلالها مؤتمر اليوبيل الذهبي للمعهد في سنة 1997، وكانت له اسهاماته الهامة في تطوير مكتبة المعهد، وفي كتابة اول معلومات عن المعهد (13).

ثانيهما، الدكتور حسين مراد. وهو نموذج للإدارة المتميزة، فقد عين وكيلا للمعهد لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة منذ 2011 وحتى الآن<sup>(14)</sup>. وقد شهد المعهد فى عهده نقلة نوعية فى القيام برحلات علمية الى دول القارة الافريقية. فقد نظم ثلاث رحلات حتى الآن: أحدها للسودان، والثانية لأوغندا، والثالثة لزنجبار. فضلاً عن جهوده فى لجنة خدمة المجتمع، وفى رئاسة المراكز العلمية والوحدات ذات الطابع الخاص<sup>(15)</sup>.

وقد تناوب على رئاسة القسم عددًا من الاساتذة لا يمكننا أن نحصى اسمائهم منذ انشاء القسم وحتى الآن، لكن يمكننا رصد الفترة الأخيرة منذ الثمانيات وحتى الآن. فقد تناوب على رئاسته الدكتور شوقى الجمل، ثم الدكتور رجب عبدالحليم، ثم الدكتور السيد فليفل، ثم الدكتور حسين مراد، ثم الدكتور ماهر شعبان، وأخيرهم وليس آخرهم الدكتور كرم الصاوى.

وخلاصة القول من عرض هذا التاريخ السابق للقسم ولبعض رجالته، هو الإشارة الى أن القسم قد أسهم بشكل مباشر فى تطوير المنظومة التعليمية والبحثية داخل المعهد. وبالتالي فإن ما نطرحه من رؤى لتطوير القسم وتحسينه، لا ينتقص قيد أنملة من الجهد الذى بذله هؤلاء الرجال، بل هو متمم ومكمل لجهدهم.

#### المحور الثانى- تطور العملية التعليمية والبحثية فى قسم التاريخ 1947-2014:-

لا يمكننا تقديم رؤية مستقبلية متميزة لتطوير القسم إلا اذا نظرنا لتاريخ عملية التطور التى لحقت بالقسم عبر تاريخه، وفى هذا الاطار سنقسم هذا المحور الى شقين :

##### الشق الأول، تطور العملية التعليمية داخل القسم:-

وفى هذا الشق التعليمى، يمكن القول بأنه جرت تطورات كثيرة للعملية التعليمية داخل القسم. حيث كان توزيع المواد الدراسية منذ سنة 1950 يتم على السنوات الثلاث. وكانت مواد السنة الأولى تتركز فى الجغرافيا الطبيعية للسودان، عصر من التاريخ القديم، الاجناس والسلالات، عصر من التاريخ الحديث، قاعة بحث. أما مواد السنة الثانية فكانت، عصر من التاريخ الاسلامى، عصر من التاريخ الحديث، عصر من التاريخ القديم، الاستعمار الاوروبى فى حوض وداى النيل، الاجناس والسلالات، قاعة بحث. وبالنسبة للسنة الثالثة والأخيرة فتركزت حول، دراسة تفصيلية لفترة من تاريخ السودان، تاريخ الحبشة أو أى قطر آخر متاخم للسودان، دراسة اللغات واللهجات السائدة بالسودان، دراسة انثروبولوجية تفصيلية، قاعة بحث<sup>(16)</sup>. وهذا يعنى أن تركيز القسم قد انصب على السودان باعتباره تابعاً للإدارة المصرية فى ذلك الوقت، وتحقيقاً لفلسفة المعهد من المسمى الذى اختطه لنفسه، معهد السودان.

ولم يحدث إلا تغيير طفيف عند توزيع المواد الدراسية سنة 1954: فظلت السنة الأولى تدرس الجغرافيا الطبيعية للسودان، عصر من التاريخ القديم، الاجناس والسلالات، عصر من التاريخ الحديث، وقاعة بحث. وظلت السنة الثانية تدرس نفس المواد التي كانت تدرس من قبل، عصر من التاريخ الاسلامى، عصر من التاريخ الحديث، عصر من التاريخ القديم، الاستعمار الاوروبى فى حوض وداى النيل، الاجناس والسلالات، قاعة بحث. أما التغييرات فقد حدثت فى مواد السنة الثالثة ، حيث راحت تركز على دراسة تفصيلية لفترة من تاريخ السودان، تاريخ قطر هام مجاور للسودان، اللغات واللهجات، دراسة انثروبولوجية تفصيلية بفروعها المختلفة؛ الانثروبولوجية الطبيعية، وفصائل الدم، وعلم الانسان الاجتماعى، ثم أخيراً قاعة بحث<sup>(17)</sup>.

إلى هنا، كان القسم محافظاً على توجهات الدولة وعلى فلسفة انشاءه، كقسم متخصص فى دراسة تاريخ السودان. أما فى سنة 1956 فقد تطور القسم مع التطورات التى ادخلت على المعهد ليهتم بدراسة القارة الافريقية، بعد تحول مسماه من السودان الى معهد الدراسات الافريقية. وطبقا لنظام الدراسة الجديدة كان الطلاب يدرسون فى السنة الأولى دراسات تحضيرية لافريقيا، تشمل كشف افريقيا واستعمارها وجغرافيتها العامة والأمراض المتوطنة فيها. وفى السنة الثانية قسمت افريقيا إلى مناطق اعتبر السودان أحدها، بحيث يكلف الطالب اجبارياً بدراسة السودان من النواحي الطبيعية والتاريخية والسياسية وتطور نظم الحكم والناحية الاقتصادية، وإلى جانب هذا يدرس اقليما آخر عن افريقيا، أما السنة الثالثة والأخيرة فقد خصصت لبحث، عبارة عن رسالة عن إحدى المناطق التى درسها، ليس من الضروري أن تكون السودان من بينها<sup>(18)</sup>.

وظل على الأمر على هذا المنوال داخل القسم حتى صدر القرار الجمهوري لسنة 1970 بإنشاء معهد مستقل للبحوث والدراسات الأفريقية، يكون تابعاً مباشرة للجامعة. وبالقرار رقم 459 بتاريخ 11 سبتمبر 1973 صدرت اللائحة الداخلية للمعهد، لتؤكد على تلك الاستقلالية. وأصبح يتكون من ستة أقسام، ويمنح درجة الدبلوم بعد دراسة لمدة سنتين، ثم درجة الماجستير ودرجة الدكتوراه<sup>(19)</sup>. وبهذا التطور أصبح قسم التاريخ يعطى دبلوما بعد دراسة لمدة سنتين، ثم رسالة ماجستير فى موضوع التخصص، ثم رسالة دكتوراه فى موضوع التخصص. وفى عام 1983 صدر القرار الوزاري 811 بإصدار اللائحة الداخلية للمعهد لتؤكد على ما تم من قبل<sup>(20)</sup>. وكانت الدراسة لمدة سنتين تسير على النحو التالى: فى الفرقة الاولى، يدرس الطلاب موضوع من تاريخ افريقيا القديم، تاريخ العرب والاسلام فى افريقيا الشمالية والغربية، تاريخ كشف افريقيا واستعمارها، تاريخ جنوب افريقيا الحديث والمعاصر، تاريخ شمال افريقيا الحيث والمعاصر، قاعة بحث، الجغرافيا العامة لافريقيا، أثر الثقافة

العربية والاسلامية فى الأدب الافريقى، الموارد الطبيعية فى افريقيا. أما فى الفرقة الثانية، فيدرسون تاريخ السودان وادي النيل القديم، تاريخ السودان وادي النيل الحديث والمعاصر، قاعة بحث، العلاقات المصرية الافريقية، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، تاريخ العرب والإسلام فى أفريقيا، وثائق تاريخية، والانثروبوجيا الثقافية (21). وبعد اتمام تلك العملية يذهب كل منهم ليعد رسالة ماجستير فى موضوع التخصص الذى سيختاره، والذى سيكمل فيه رسالته للدكتوراه.

ومع ذلك فإن النقلة النوعية التى حدثت فى القسم قد تمت عبر لائحة 1999 فلؤل مرة يتم تقسم التخصصات داخل القسم ليكون هناك تخصص للتاريخ القديم، وتخصص للتاريخ الاسلامى، وتخصص للتاريخ الوسيط، وتخصص للتاريخ الحديث والمعاصر. وذلك بعد أن استحدثت اللائحة نظام الدبلوم الخاص لمدة سنة. وأدخلت نظام الساعات المعتمدة، بحيث يدرس الطالب مقررات إجبارية فى كل من الدبلومين، الخاص والعام، ثم مقررات اختيارية. واستحدثت هذه اللائحة مواد جديدة فى قسم التاريخ مثل مصر وافريقيا فى التاريخ القديم، وتاريخ العلاقات بين العرب وافريقيا، وتاريخ افريقيا الشرقية الحديث والمعاصر، ونصوص تاريخية بلغة قديمة (22).

وظل الأمر على هذا المنوال حتى صدر القرار 1947 لسنة 2004 ، فضمت تخصص التاريخ الوسيط الى الاسلامى، وصارت التخصصات فى القسم بعد الدبلوم هكذا تاريخ قديم، تاريخ اسلامى ووسيط، وتاريخ حديث ومعاصر. وانتظم القسم والمعهد بنظام الساعات المعتمدة، وأصبحت مواد الدبلوم الخاص تتركز فى جغرافية أفريقيا العامة، الأنثروبولوجيا الاجتماعية لأفريقيا، منهج البحث التاريخي، تاريخ العرب والإسلام فى أفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، أفريقيا فى المجال الدولي، تاريخ أفريقيا القديم وآثارها، تاريخ أفريقيا الثقافى فى العصر الحديث، مصادر ووثائق بلغة اوروبية حديثة ، الموارد الطبيعية فى افريقيا، المجموعات اللغوية(23).

وفيما يتعلق بالمواد الدراسية المقررة على طلاب ماجستير التاريخ القديم فكانت تتمثل فى؛ الرسوم الصخرية فى أفريقيا، العلاقات العربية الأفريقية القديمة، تاريخ الكشوف الجغرافية الأفريقية القديمة فى أفريقيا، تاريخ السودان وادي النيل القديم، قاعة بحث فى التاريخ الأفريقي القديم، الآثار الأفريقية فى العصر القديم، العلاقات المصرية الأفريقية ، تاريخ المغرب القديم، تاريخ شرق وجنوب أفريقيا القديم، تاريخ وسط وغرب أفريقيا القديم، نصوص تاريخية باللغة المصرية القديمة، العلاقات العربية الأفريقية القديمة، نصوص تاريخية باللغات الاوروبية القديمة(24).

أما مقررات ماجستير التاريخ الاسلامى فتمثلت فى تاريخ المغرب والسودان الغربى فى العصر الإسلامى، تاريخ السودان وادي النيل فى العصر الإسلامى، قاعة بحث فى التاريخ الإسلامى، تاريخ

أفريقيا الشرقية في العصر الإسلامي، تاريخ العلاقات المصرية الأفريقية في العصر الإسلامي، تاريخ الحضارة الإسلامية في أفريقيا، تاريخ أفريقيا الاقتصادي والاجتماعي في العصر الإسلامي، تاريخ دولة إسلامية أفريقية، تاريخ العمارة والفنون الإسلامية في أفريقيا في العصر الإسلامي، الحضارات الأفريقية في العصر الوسيط، تاريخ السودان الأوسط في العصر الإسلامي، تاريخ العلاقات العربية الأفريقية في العصر الإسلامي<sup>(25)</sup>.

في حين راحت مقررات ماجستير التاريخ الحديث تدرس؛ قاعة بحث في التاريخ الحديث والمعاصر، تاريخ شرق أفريقيا الحديث والمعاصر، تاريخ جنوب أفريقيا الحديث والمعاصر، تاريخ شمال أفريقيا الحديث والمعاصر، تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر، تاريخ السودان وادي النيل الحديث والمعاصر، تاريخ حركات التحرر الوطني الأفريقي، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، تاريخ العلاقات المائية في حوض النيل، تاريخ أفريقيا الاقتصادية في العصر الحديث، تاريخ العلاقات العربية الأفريقية الحديث والمعاصر، تاريخ أفريقيا الاجتماعي الحديث والمعاصر<sup>(26)</sup>.

أما المواد الدراسية المقررة، حسب لائحة 2004، على طلاب درجة الدكتوراة في كل التخصصات، القديم والإسلامي والحديث، فكانت كالآتي: قاعة بحث، نصوص تاريخية بلغة أوروبية حديثة، تاريخ إقليم خاص، موضوع من تاريخ أفريقيا الاقتصادي، موضوع من تاريخ أفريقيا الاجتماعي، موضوع من تاريخ أفريقيا الثقافي، تاريخ دولة أفريقية، تاريخ حضارة أفريقية، تاريخ جماعة أفريقية<sup>(27)</sup>. وبالتالي يأخذ كل تخصص تلك العناوين، وينزلها على العصور التي يهتم بتدريسها.

وظلت هذه اللائحة هي المحركة للعملية التعليمية داخل القسم حتى صدرت لائحة 2012. ومع انها غيرت في نسبة المواد الدراسية الى الرسالة، لتصبح في الماجستير 57% مقررات دراسية، و43% رسالة، وفي الدكتوراه اصبحت 40% مقررات و60% رسالة، الا انها لم تحدث تغييرا كبيرا بالنسبة للمواد الدراسية، لكن جعلت مقررات قاعة البحث ومنهج البحث مقررات ممتدة على كل الدارسين في كل البرامج الدراسية، الدبلوم والماجستير والدكتوراة. فلو أخذنا مقررات الدبلوم الخاص لوجدنا أنها تركز على؛ جغرافية أفريقيا العامة، الأنثروبولوجيا الاجتماعية لأفريقيا، منهج البحث التاريخي، تاريخ العرب والإسلام في أفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، تاريخ أفريقيا القديم وآثارها، مصادر ووثائق بلغة أوروبية حديثة، الموارد الطبيعية في أفريقيا، المجموعات اللغوية. وأضيفت مواد تطور الفكر التاريخي والعلاقات المصرية الأفريقية في العصور القديمة والإسلامية والحديثة إليها. وتغير مسمى أفريقيا في المجال الدولي لتصبح أفريقيا في الاقتصاد والسياسة الدولية، وتم الغاء مادة تاريخ أفريقيا الثقافي في العصر الحديث<sup>(28)</sup>.

وفيما يتعلق بالمواد الدراسية المقررة على طلاب ماجستير التاريخ القديم، فظلت فى لائحة 2012 كما كانت عليه فى لائحة 2004، مع حذف مادة العلاقات المصرية القديمة، وتغيير مسمى نصوص تاريخية بلغات اوروبية قديمة لتصبح لغات اوروبية قديمة. أما مقررات ماجستير التاريخ الاسلامى فظلت أيضاً على حالها، عدا تغيير طفيف جداً. حيث تم فصل مقرر تاريخ المغرب عن تاريخ السودان الغربى فى العصر الإسلامى، ليصبح كل منهما مادة مستقلة بذاتها، وتم حذف مادة تاريخ العلاقات المصرية الأفريقية فى العصر الإسلامى. أما مقررات ماجستير التاريخ الحديث فظلت أيضاً على حالها، عدا حذف مقرر تاريخ كُشف أفريقيا واستعمارها، وإضافة مادة تاريخ أفريقيا الثقافى فى العصر الحديث (29).

أما المواد الدراسية المقررة على طلاب درجة الدكتوراة حسب لائحة 2012 فقد ظلت كما كانت عليه فى لائحة 2004، فقد اصحب قاعة بحث مادة ممتدة ، وحذفت مادة نصوص تاريخية بلغة اوروبية حديثة، وأضيفت مادة التاريخ العسكرى لافريقيا على كل برامج الدكتوراة. والحق مقرر النيل فى العلاقات المصرية الافريقية على برنامجى التاريخ القديم والاسلامى. وحذفت مادة حضارة افريقية من مقررات التاريخ القديم، وظلت فى برنامجى الاسلامى والحديث، واضيفت مواد نظم الحكم والادارة فى افريقيا على مقررات برنامجى الاسلامى والحديث (30).

وخلص القول أن القسم قد أحدث تطورات مهمة على عملياته التعليمية، وتم تغيير المقررات الدراسية مرات عديدة، لكن لا زالت تلك العملية تحتاج الى مزيد من التطورات، سنعرضها فى المحور الثالث.

### الشق الثانى، العملية البحثية:-

المتابع لكل لوائح المعهد عبر تاريخه سيجد هناك تركيز واضح على أنه بعد تنظيم الدروس، يضع بنوداً واضحة تتعلق باجراء البحوث والدراسات الافريقية وتوجيهها والاشراف عليها، سواء بنشرها او بتوفير وسائل البحث العلمى . ولهذا فانه خلال الفترة من 1972-1997 نوقشت قرابة المائة رسالة ماجستير، والثلاثين رسالة دكتوراه، (31) وفى احصاء اخر، حصل 107 باحثاً على درجة الماجستير، منهم 6 وافدين، و 40 باحثاً على درجة الدكتوراه، منهم 3 وافدين (32). لكن معظم تلك الرسائل كانت فى تخصص التاريخ الحديث والمعاصر. حيث لم تحدث طفرة فى تخصصات التاريخ القديم والاسلامى الا منذ عدة سنوات فقط. حيث اسهمت تلك التخصصات اسهامات وافرة فى مناقشة رسائل علمية عديدة، خصوصاً فى مجال التاريخ الاسلامى.



وفيما يتعلق باسهامات أعضاء هيئة تدريس القسم العلمية داخل المعهد، ففي مجلة الدراسات الأفريقية التي صدرت منذ سنة 1972 وحتى سنة 1997 كان ترتيبهم الأول بمعدل 29 دراسة، من جملة 85 دراسة لأعضاء المعهد ككل، وهذا يعني أن مشاركتهم كات بنسبة 34% من جملة الاسهامات<sup>(33)</sup>. وهذا يعني أن الاعضاء لم يدخروا جهدا الا بذلوه في هذا الاسهام. وعلى الجانب الآخر اهتم القسم بتجديد دماء اعضاء هيئة التدريس بصورة مستمرة، فزاد من عددهم في كل التخصصات، ففي مجال التاريخ القديم أصبح لدينا الآن 3 أعضاء هيئة تدريس و3 من أعضاء الهيئة المعاونة. وفي التاريخ الاسلامى هناك اربعة اعضاء هيئة تدريس، وثلاثة من الهيئة المعاونة. وفي تخصص التاريخ الحديث هناك خمسة أعضاء هيئة تدريس، وأربعة من الهيئة المعاونة. وبالنسبة لاعداد الطلاب الحاصلين على درجات علمية من القسم، فحتى سنة 1997 حصل 113 طالبا على درجة الدبلوم<sup>(34)</sup>، لكن زاد العدد واصبح يسجل في درجة الدبلوم ما لا يقل عن الأربعين طالبا كل عام.

وبالنسبة لخطط قسم التاريخ البحثية فقد اجتمع مجلس القسم يوم الأحد الموافق 2011/6/12م لكتابة أهداف خطته البحثية الخمسية خلال الفترة من 2011/2016م ، وسجل بأنه سيهتم بالبحث في التراث الأفريقي عبر العصور وتأصيله لدعم التواصل بين شعوب ودول القارة. وسيهتم بتعميق الانتماء المصري لأفريقيا، وتنمية التقارب والتعاون بين دول القارة الأفريقية. وبفهم أعمق للمجتمعات الأفريقية بما يفيد المصالح المصرية في أفريقيا، وخاصة مع دول حوض نهر النيل. وبتقوية الروابط الثقافية والدينية مع أفريقيا. وبالتعرف على التدخلات الأجنبية في أفريقيا، ومدى تأثيرها على القارة الأفريقية، وعلى العلاقات المصرية الأفريقية. وفي هذا الاطار وضع خطته البحثية لخمس سنوات قادمة، وعرض عقد مؤتمرات خمسة: أولها، المياه في المجتمعات الأفريقية عبر العصور. ثانيها، أفريقيا والعالم الخارجي. ثالثها، الرحلة مصدراً لدراسة التاريخ الأفريقي عبر العصور. رابعها، العلاقات المصرية الجزائرية. خامسها، الهجرات البشرية وأثرها في التاريخ الأفريقي عبر العصور. وقال بأن كل المؤتمرات ستعقد في مايو من كل سنة، بتكلفة 30 ألف جنية لكل مؤتمر<sup>(35)</sup>. ومع ذلك لم يعقد ولو مؤتمر واحد من هذه المؤتمرات.

وفي نفس الاجتماع السابق حدد القسم نشاطه البحثي حول عناوين كبرى أهمها: نهر النيل في العلاقات المصرية مع دول حوض النيل، الأطماع الخارجية في مياه النيل، العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين مصر ودول حوض النيل، العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، دور مصر الثقافي في أفريقيا، علاقات مصر بدول المغرب الغربي، العلاقات المصرية الأفريقية عبر

العصور، دراسة المجتمعات الأفريقية عبر العصور، دراسة نظم الحكم والإدارة في أفريقيا، الجذور التاريخية لمشكلات القارة الأفريقية، العلاقات العربية عبر العصور، أفريقيا والعالم، الثقافات الأفريقية عبر العصور، أدب الرحلات الأفريقية، المرأة في أفريقيا عبر العصور<sup>(36)</sup>. والتزم القسم بتقديم عدد من عناوين رسائل الماجستير والدكتوراه حول هذه العناوين، لكنه لم يلتزم في جل الموضوعات التي عرضها في نشاطه البحثي بما سجله في المحضر السابق. ومع أنه تكرر اجتماع القسم يوم الاثنين الموافق 2013/12/16م، إلا أنه عزف عن خطته الخمسية السابقة، وطرح موضوعات جديدة هي: المياه والطاقة في دول حوض النيل، التدخلات الأجنبية في أفريقيا، العلاقات العربية الإفريقية، العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، الدولة والمجتمع في أفريقيا عبر العصور، وإيضاً وضع ميزانية 30 الف جنية كتكلفة لكل مؤتمر، لكن طرح شهر ابريل ليعقد فيه هذا المؤتمر<sup>(37)</sup>. وهذا يعنى أن القسم يضع خططا لكن لا يلتزم بها. كل هذا ولم يُعقد في القسم أى مؤتمر منذ يناير 2010<sup>(38)</sup> وحتى الآن. ربما لعدم وجود تمويل، وربما لتجميع كل مخصصات الاقسام وتخصيصها لمؤتمر المعهد السنوى الذى يعقد فى مايو من كل عام.

#### المحور الثالث- رؤية لتطوير العملية التعليمية بالقسم وتحسينها:-

فى إطار رؤية قسم التاريخ بمعهد البحوث والدراسات الافريقية جامعة القاهرة، والتي كلفنى رئيسته الاستاذ الدكتور كرم كمال الدين الصاوى بصياغتها من قبل، فإنه قسم يسعى لأن يكون مركزاً علمياً مميزاً بين كل أقسام التاريخ المحلية والاقليمية والدولية، ببرامج علمية، ومناهج دراسية، وأساليب تدريسية وتقنيات حديثة ومتطورة. بهدف خلق أجيال من المؤرخين قادرة على خدمة المجتمع المصرى والعربى والافريقى والدولى. وفى اطار رسالة القسم، فإنه يسعى لإعداد الطلاب وتأهيلهم للعمل بالمؤسسات المختلفة، فى مجال التدريس والصحافة والاعلام والآثار والثقافة والعلاقات العامة وخدمة المجتمع. ويسعى لتقديم دراسات متميزة وبحوث جديدة ومتقدمة فى مجال التاريخ الافريقى والعلاقات العربية الافريقية. ويسعى لتوثيق الصلة بينه وبين الاقسام العلمية المناظرة له محلياً وعربياً وافريقياً ودولياً. والى تقديم الاستشارات العلمية والفنية فى مجال التراث والآثار ومياه النيل ومصالح مصر والعالم العربى فى افريقيا. وبالطبع فإن هذه الرؤية تتكامل مع رؤية المعهد ورسالته، بحيث لا ينفصلا عن رؤية جامعة القاهرة ورسالته إجمالاً. وفى سبيل تحقيق هذه الرؤية سنقوم بإجراءين رئيسيين:

#### الإجراء الأول، تحديد جوانب القصور الموجودة بالقسم:-

من دراسة كل ما سبق يتضح لنا أن أوجه القصور الموجوده فى القسم تتلخص فى عشرة:

**أولها،** لا يوجد دليل لقسم التاريخ، يسهل مهمة أعضاء هيئة التدريس، ويرشد الطلاب لماهية القسم وأهدافه وانجازاته وبرامجه التعليمية.

**ثانيها،** لا زالت دراسة الاقاليم تهيمن على مقررات القسم الدراسية. ولو أخذنا مقررات التاريخ الحديث مثلاً، لقلنا بأن القسم قد ظل يقسم دراسته لافريقيا الى غرب وشمال وجنوب وشرق وسودان وادى النيل، ناسياً اقليم وسط افريقيا بمفاهيمه المختلفة. فضلا أن قارة باكملها، لا يصلح أن تدرس هكذا اقليمياً. فاقليمها كبيرة ومتسعة، وبالتالي فإن دراسة الاقاليم قد أفرزت تركيزاً على دول، وتجاهلت أخرى. ففي الجنوب الافريقي على سبيل المثال، تم التركيز على دولة جنوب افريقيا وتم اهمال بقية الدول، كروديسيا الشمالية والجنوبية وملاوى وموزمبيق وانجولا وتاريخ المحميات وجنوب غرب افريقيا (ناميبيا). وفي غرب افريقيا تم التركيز ايضا على نيجيريا وبعض حركات المقاومة ضد الاستعمار واهملت بقية المنطقة. وفي شمال افريقيا تم التركيز على الحركة الوطنية وتم اهمال بقية التواريخ. وبالتالي فان المواد التي اضيفت في آخر لائحتين، لم تحدث طفرة حقيقية كما كان يتوقع لها، لاننا جعلنا تاريخ الاقاليم إجبارياً، وأبقينا المقررات الحديثة دون تفعيل حقيقي، بمعنى لا يختار الطالب من بينها الا مقررین فقط.

**ثالثها،** لا توجد موارد مالية مستقلة داخل القسم، اللهم إلا صندوقاً لاعضاء هيئة التدريس، تقتصر مهامه على بعض المناسبات الاجتماعية، او اقامة حفلات ضيقة لمن يترقى منهم لدرجة استاذ مساعد او استاذ أو يتزوج أو ينجب مولوداً.

**رابعها،** لا توجد خطة واضحة للموارد البشرية وما يحتاجه القسم من تعيينات جديدة من المعيدین في كافة التخصصات. بل يقتصر الأمر على عرض طارئ يناقشه الأعضاء. صحيح أنه يوجد بالقسم كوادر ذات تخصصات متداخلة وامكانيات بحثية في مجالات مختلفة، ولكن القسم يحتاج إلى التخصصات التالية: ثلاثة أعضاء هيئة تدريس باللغة الفرنسية، وثلاثة آخرين باللغة الانجليزية، وأربعة معيدین يشترط تدريسهم باللغة الانجليزية والفرنسية خلال مسابقة تعيينهم، بأن يكونوا من خريجي مدارس اللغات، أو خريجي الجامعة الامريكية.

**خامسها،** هناك قصور واضح في الامكانيات التعليمية داخل القسم وازدحام شديد، لدرجة تجبر البعض على اعطاء محاضراته في مكتبه. وبالتالي عدم استفادة الطلاب من الامكانيات التقنية الموجودة في القاعات الدراسية.

**سادسها،** عدم وجود امكانية لاقامة أية مراكز علمية تكون تابعة للقسم، كمركز للوثائق والمخطوطات، ومركز دراسات افريقيا والعالم.

سابعا، قصور التفاعل بين اعضاء هيئة التدريس بعضهم البعض، وبينهم وبين الطلاب. فلا توجد مواقع اليكترونية او صفحات على الفيس بوك خاصة بالقسم. وحينما وجدت، وجدت بشكل فردى، لهذا أغلقت لانها استغلت بشكل خاطئ، وكادت تتسبب فى شكاوى وتحقيقات بين الطلاب بعضهم البعض، وبينهم وبين اعضاء هيئة التدريس. وبالتالي لا توجد آليه مباشرة للاعلان عن القسم وخدماته، ولا يوجد تسويق للقسم لاستقطاب الطلاب من داخل مصر وخارجها.

ثامنا، فيما يتعلق بالعملية التعليمية، هناك عدم اهتمام بتطوير أساليب التدريس ووضع الامتحانات وتقويم الطلاب. فهناك قصور فى وجود اهداف استراتيجية للقسم بشأن تطوير العملية التعليمية، وفى تحديث المناهج وطرق التدريس لتتواءم مع التوجهات العالمية فى علم التاريخ، وفى تأهيل الكوادر لتكون قادرة على المنافسة فى سوق العمل.

تاسعا، وجود ضعف واضح فى الانشطة الطلابية. حيث يقتصر الأمر على جهود فردية، بحيث يصطحب استاذ او استاذين عددًا من الطلاب لزيارة بعض الاماكن التاريخية داخل القاهرة والجيزة. وبالتالي لا توجد خطة واضحة لعمل نشاط طلابى واضح وفعال يشارك فيه الجميع.

عاشرها، لا توجد قيم حاكمة لتطوير العملية التعليمية والبحثية داخل القسم. وبالتالي يقتصر الامر على القيم التى ارتضاها كل شخص لنفسه، دون وجود قيم تحكم تصرفات الاعضاء وتلزمهم بها، وتحرضهم على العز عليها بالنواجز.

#### الإجراء الثانى، مقترحات للحلول وعلاج القصور:-

وفى سبيل علاج أوجه القصور السابقة، أعرض على مؤتمر الموقر أحد عشر مقترحًا لتطوير العملية التعليمية:

**المقترح الأول،** عمل دليل للقسم، ووضع لائحة تتناسب مع متطلبات العملية التعليمية داخله. يعتمد فيها على آلية ثابتة لتقويم الطلاب نظريًا وعمليًا على مدار العام الدراسي. ويتبنى آلية يأخذ بها رأى الطلاب فى الاعتبار عند وضع جدول الامتحانات، وعند وجود تظلمات بشأن نتائج الامتحان ومراقبتها. ويتبنى سياسة واضحة فيما يتعلق بالقرارات التى يصدرها، ويتخذ الإجراءات التصحيحية لها. ولايد من المراجعة الدورية لإستراتيجيه التعليم والتعلم فى ضوء نتائج الامتحانات، ونتائج استقصاء الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. وأن يحرص على تطوير الاختبارات التحريرية وتنويعها لقياس المخرجات التعليمية المستهدفة. ويضع خطط لمتابعة طلاب القسم خلال دراساتهم وبعد تخرجهم، فالعلم رحم بين اهله. فضلا عن تنظيم دورات لتعليم اللغة الانجليزية والكمبيوتر لطلابه،

ويضع خطط واضحة للمهارات والتدريبات التي يود القسم من الطالب اكتسابها. فضلا عن وضع آلية لقياس مستوى رضائهم عن العملية التعليمية والبحثية داخل القسم.

**المقترح الثاني، فيما يختص بالامكانيات التعليمية** طرح ما طرحه القسم من احتياجات خلال اجتماعاته سنتي 2011 و2013 ونزيد عليها، أو يكفينا أن نتحقق. ففي سبيل قيام القسم بمهمته اجتمع أكثر من مرة لمناقشه عملية التطوير، تارة في شكل مؤتمر علمي يعقده سنويا، وتارة أخرى لرفع احتياجاته لوحدة الجودة بالمعهد، سواء لمشروع الكواب او لمشروع السيكاب. فعلى سبيل المثال اجتمع يوم الأحد الموافق 2011/6/12م وقدم احتياجاته لوحدة الجود متمثلة في حاجته لعدد 3 قاعات كبيرة للدراسة، وعدد 3 حجرات لأعضاء هيئة التدريس، وعدد 4 دتاشو D.H ، وعدد 2 جهاز ايبيديا سكوب، وعدد 4 شاشات عرض بالقاعات، وماكنية تصوير كانون أو شارب، وعدد 3 لاب توب، وعدد واحد كاميرا ديجيتيل حديثة، وعدد واحد سكانر A.3، وعدد واحد سكانر A4 ورسيفر وشاشة بلازما 32، وعدد 10 خرائط خاصة بالقارة الأفريقية، وعدد 10 خرائط متنوعة، وعشرة خرائط لدول حوض النيل، وعدد 10 دولاب و10 مكاتب، و10 كراسي مكتب جلد، وجهاز كمبيوتر حديث بالطابعة، فضلا عن طلاء حجرات أعضاء هيئة التدريس، وقاعات الدراسة، تركيب عدد أربعة أجهزة تكييف سبليت سقفي في حجرات الأساتذة والهيئة المعاونة، وتركيب 4 أجهزة تكييف في حجرات الدراسة، وفرش حجرات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة وعدد ثمانية سجاجيد<sup>(39)</sup>، لكن لم يحدث اى تفاعل مع تلك الاحتياجات. لدرجة أن القسم كررها بحذافيرها في اجتماع مجلسه يوم الاثنين الموافق 16 ديسمبر 2013، ورفعها لوحدة الجودة في اليوم التالي<sup>(40)</sup>. ومع ذلك لم يتسلم القسم الا شاشة تفاعلية وعدد 2 كومبيوتر فقط لاغير. وفي هذا الاطار نكرر نفس مطالب القسم السابقة، فضلا عن وجود ضرورة ملحة لزيادة عدد قاعات المحاضرات وزيادة حجرات اعضاء هيئة التدريس. وواجب على القسم أن يدافع عن حقه في الحصول على قاعات جديدة في الدور الخامس الجارى العمل على تنفيذه. او يخصص هذا الدور كقاعات كبيرة تسع الجميع، على ان تخصص حجرات متوسطة لكل قسم. نظرا لان الاقسام الاخرى ستطلب نفس الطلبات.

**المقترح الثالث، حل مشكلة الزحام الشديد الذى يعانى منه القسم وقلة الامكانيات التعليمية،** يتطلب امكانية فصل شعبة التاريخ القديم عن قسم التاريخ، ليصبح تخصص التاريخ القديم قسما مستقلا بذاته، باسم الاثار الافريقية القديمة. ويمكن للقسم الجديد أن يعتمد على الكوادر الموجودة في القسم الحالى لتؤسسه وتنتقل اليه، وتعمل على زيادة كوادره. وبالتالي يختص بدراسة الاثار القديمة والاثار اليونانية والرومانية وغيرها. وأن يقتصر قسم التاريخ على دراسة التاريخ الاسلامى والحديث

والمعاصر فقط. بحيث ينقسم الى أربع شعب؛ اثنتان للاسلامى والوسيط، واثنتان للحديث والمعاصر. بحيث تدرس شعبتى التاريخ الاسلامى والوسيط، التاريخ الافريقى حتى القرن 15. وتنقسم شعبه التاريخ الحديث الى شعبتين؛ شعبه تختص بدراسة الفترة من القرن 15 حتى بداية العصر الاستعمارى، وشعبه تدرس التاريخ الافريقى منذ نهاية القرن 19 وحتى الفترة المعاصرة. ويمكن تمييزهما بأن تكون الأولى تحت مسمى التاريخ الحديث، والثانية تحت مسمى التاريخ المعاصر. المقترح الرابع، فصل الشعب الثلاث، قديم واسلامى وحديث، منذ اول سنة دراسية فى المعهد، ليتخصص الطالب من البداية فى التاريخ القديم، أو فى التاريخ الاسلامى، أو فى التاريخ الحديث، على أن يُدرّس كل تخصص من هذه التخصصات مقرر أو مقررين للتخصص الآخر. بمعنى أن تقوم شعبه التاريخ القديم مثلا بتدريس مادة تاريخ افريقيا فى العصر القديم لبقية التخصصات، وهكذا تفعل الشعبتين الاخرين. ومن ثم يدرس طالب التاريخ الحديث على سبيل المثال الاقاليم الافريقية منذ أول سنة، على أن تكون الدراسة فى العام التالى، تاريخ اجتماعى واقتصادى وثقافى واجتماعى، مع ادخال مواد جديدة كتاريخ آسيا وافريقيا، وتاريخ الامريكيتين وافريقيا، واوروبا وافريقيا بعد الاستقلال.

المقترح الخامس، بالنسبة للبرامج والمقررات الدراسية، أقترح عمل ورشة داخل القسم تختص بتطوير البرامج التعليمية وزيادتها، فضلا عن تحديث المقررات الدراسية المتفرعة عن تلك البرامج، لتساير التطورات النوعية التى حدثت فى مجال مناهج علم التاريخ ونظرياته وأطروحاته. وبالتالي لا يعقل أن نظل المقررات التى كانت تدرس منذ 40 سنة كما هى دون حدوث اى تغيير. فلا زالت دراسة الاقاليم تتربع على الدراسة داخل القسم .

المقترح السادس، بالنسبة لتحسين العملية التعليمية، اقترح تشكيل لجنة من كافة تخصصات قسم التاريخ تتولى مهمة تطوير العملية التعليمية والبحثية بالقسم، واعطائها كافة الصلاحيات والاختصاصات التى تمكنها من أداء عملها. لتختص بوضع خطة لتطوير العملية التعليمية والبحثية، وتحديث البرامج والمقررات. وتنظم ورش عمل تخصصية للشعب الثلاث للوقوف على مشاكلها، واقتراح الحلول اللازمة لها. وتبحث فى الوسائل التعليمية اللازمة لتحسين العملية التعليمية، وتقوم بمراجعة الخطط والبرامج والمقررات بشكل دورى، وتعقد ورش عمل لمناقشة الاساليب الحديثة فى التدريس والاتجاهات البحثية الجديدة. فضلا عن وضع اليه لمتابعة مشتريات القسم من الكتب ووضعها فى المكتبة سنويا. خاصة وان هناك شكاوى كثيرة بعدم وجود كتب تم شرائها للمكتبة.

فضلا عن تشجيع كتب الوقفيات لتتاح لكل الناس داخل المكتبة العامة للمعهد، فهذا سيحرض الآخرين على وقف مكتباتهم الخاصة للقسم.

**المقترح السابع، فيما يتعلق بالموارد البشرية،** أقترح وضع خطة خمسية تحدد حاجة القسم للعناصر البشرية فى كافة التخصصات العلمية وفى مختلف النواحي الادارية. بمعنى أن توجد خطة واضحة لعدد المعيدىن الذين يحتاجهم القسم خلال السنوات الخمس القادمة، وذلك بعد دراسة ذاتية للموارد الموجودة، ومدى الحاجة أو عدم الحاجة إليها. وفيما يتعلق بالنواحي الادارية، وفى حالة اقامة مركز تابع للقسم، فيجب تحديد عدد الفنيين المطلوبين. هذا بالإضافة لحاجة القسم لسكرتيرة اضافية تعمل فى الفترة المسائية من 3-9 ، تلك الفترة التى تكتظ بجل اعضاء هيئة التدريس، وإذا طلبوا شيئاً فانهم ينتظرون حتى صباح اليوم التالى. ومن ثم هناك حاجة ضرورية لسكرتيرة صباحية وسكرتيرة مسائية.

**المقترح الثامن، بالنسبة للقيم الحاكمة.** أقترح عقد اجتماع من كل اعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والطلاب، لصياغة القيم الحاكمة للقسم، ويمكن تسميته بميثاق شرف مهنى أو اخلاقى. خاصة وأن وجود تلك القيم سيحمل الاعضاء المسئولية، وسيعزز قيمة العمل الجماعى، ويقلل من الفردية والذاتية داخل القسم، ليلتف الجميع حول هدف واحد، وهو نهضة القسم والارتقاء به، ليؤدى دوره فى خدمة الوطن، ويشارك فى تنوير اهله، وفى زيادة وعيهم وبلورته. فوضع ميثاق الشرف المهنى سيلزم الجميع بعدم الخروج عليه او التحايل ضده، بل سيؤكد الالتزام بالاخلاقيات، وسيوجب المصادقية.

**المقترح التاسع، تعزيز دور القسم داخل مصر وخارجها.** وهذا يتطلب تعزيز دور أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة فى الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة بين المعهد والمؤسسات العلمية الداخلية والخارجية. فضلا عن تحفيزهم وتشجيعهم على المشاركة فى المؤتمرات الدولية، وعلى النشر العلمى فى الدخل والخارج. فوجود اسم أحدهم فى مؤتمر او ندوة او مجلة علمية او جريدة او برنامج اذاعى او تليفزيونى، هو وجود للقسم بكامله، وتعبير عن فاعليته.

**المقترح العاشر، العمل على تسويق خدمات القسم بالداخل والخارج.** بتشجيع الطلاب المصريين والعرب والافارقة على الدراسة بالقسم. وعمل برامج موازية باللغة الانجليزية والفرنسية، واستقدام اساتذة زائرين من الدول الافريقية للمشاركة فى تغطية القصور فى تدريسها. وذلك إن كان العدد لا يتيح كوادر محلية تغطى العملية التعليمية بتلك اللغات.

المقترح الحادى عشر، إقامة صندوق للخدمات الطلابية، عبارة عن نسبة من المصروفات الدراسية التى يقوم الطلاب بسدادها. بالإضافة الى اشتراك سنوى يدفعه كل الطلاب منذ بداية دخولهم للقسم، وحتى حصولهم على درجة الدكتوراة.

### المحو الثالث- رؤية لتطوير العملية البحثية بالقسم وتحسينها:-

لتطوير العملية البحثية داخل القسم نعرض أيضاً لإجرائين:

الإجراء الأول، استعرض أوجه القصور فى العملية البحثية:

إذا نظرنا لأوجه القصور فى العملية البحثية داخل القسم لوجدناها تتلخص فى ستة أوجه:

**الوجه الأول**، توجد خطط سنوية وخمسية داخل القسم لكن لا يتم الالتزام بها. وذلك لأنها تمت بطلب من الادارة العليا للمعهد، أو طرحت فى اجتماع طارئ، واصبحت الفكرة وليدة اللحظة، ولا تتم عن دراسة واعية وعميقة. وبالتالي سرعان ما تصبح حبراً على ورق.

**الوجه الثانى**، لا توجد مصادر تمويل داخل القسم، لتمويل العملية البحثية ومن ثم تلقى كل المهمة على الباحث نفسه فى تمويل بحوثه ودراساته. ولا توجد مشروعات بحثية فى العلوم النظرية من الجامعة او من خارجها تمكن الباحثين من الاتفاق على بحوثهم وتطويرها.

**الوجه الثالث**، فى اطار النشاط العلمى لا يعمل القسم على تفعيل رسالته البحثية. صحيح أنه قد اتخذ قراراً منذ سنوات باصدار مجلة تاريخية، إلا أن هذا القرار ظل دون تفعيل حتى الآن<sup>(41)</sup>.

**الوجه الرابع**، هناك قصور فى تحديد الاحتياجات البحثية لاعضاء هيئة التدريس والباحثين، بما فيها احتياجاتهم التدريبية. كذا هناك قصور فى تكوين الفرق البحثية لتتناول قضية من القضايا، وفى تسهيل المهمات العلمية للدول الافريقية، وفى تيسير اجراءات السفر والمشاركة فى النفقات.

**الوجه الخامس**، بالنسبة للتدريب فان القسم بحاجة للتدريب على التعليم الاليكترونى، وكيفية التقدم بمشاريع بحثية لجهات تمويلية محلية ودولية، وكيفية التقدم لمنح للحصول علي تدريب او درجات علمية. وبحاجة ماسة لتدريب أعضائه كل فى تخصصه. بحيث يخطط لإيفاد شباب هيئة التدريس للتدريب فى جامعات أجنبية حسب التخصص وبرنامج التدريب المتاح.

**الوجه السادس**، كل المهام ملقاه على عضو هيئة التدريس فى انجاز بحوثه وترقياته. وإذا كانت الأنشطة الأساسية له تتمثل فى التدريس والبحث العلمى، وخدمة الجامعة والمجتمع، والإسهام الفكرى، فهذا يتطلب وعى كامل منه بكل هذه الجوانب، حيث يعمل بمفرده على تنمية قدراته العلمية والبحثية، فضلا عن الزامه بتقديم تقرير عن البحوث التى نشرها أو التى سيقدمها لمؤتمرات علمية، وهذا يتطلب دعم من القسم والمعهد والجامعة .



## الإجراء الثانى، اقتراحات التطوير والعلاج لوجه القصور:

لتطوير العملية البحثية داخل القسم نعرض ثمانية مقترحات:

**المقترح الأول،** اصدار مجلة القسم، والعمل على ايجاد مصادر تمويلية لها، حتى بفرض رسوم تقدر بـ 400 جنية لكل دراسة فى حدود الـ 30 ورقة، وتزيد 10 جنيهات عن كل ورقة. او استحداث وحدة بحثية داخل القسم تكون مسئولة عن المجلة، وعن اى دورية اخرى ترى ضرورة اصدارها.

**المقترح الثانى،** عقد ورش عمل بحثية داخل القسم، مهمتها تطوير العمل البحثى وصياغة عنوان سنوى لموضوع ما، يصلح تناوله فى جلسات شهرية عبر الباحثين. وفى نهاية العام يتم اصدار كتاب سنوى يضم كل البحوث التى تم تناولها خلال الجلسات الشهرية. فعلى سبيل المثال لو اخذنا موضوع " نظم الحكم فى افريقيا عبر التاريخ " فسيتم مناقشة هذا الموضوع من كافة النواحي فى ورشة عمل كل شهر على جلستين لمدة يوم واحد داخل القسم، لنجد فى النهاية اننا امام 21 موضوعا. ويستكتب الاساتذة والاساتذة المساعدون واعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والباحثين الجادين من داخل القسم وخارجه، ومن طلاب الدكتوراه من الداخل والخارج، من المشهود لهم بالجد والمثابرة ليشاركوا فى تلك الفعاليات. لتطبع تلك الموضوعات فى كتاب سنوى، يطرح للبيع لينفق على الكتاب الذى يليه، وهكذا.

**المقترح الثالث،** تشجيع اساتذة القسم واعضائه على نشر مؤلفاتهم وكتبهم عبر القسم. ومن الممكن أن يتحمل عضو هيئة التدريس تكلفة كتابه المبدئية كاملة، على أن يحصل عليها القسم جاهزة الطباعة قبل اعطائه تكلفة الكتاب كاملة. بشرط ان يتم نشر الكتاب تحت مسمى القسم والجامعة والمعهد اعلى الجهة اليمنى من كتابه. بما يعنى أنه قبل الحصول على رقم الايدع لا بد ان يحصل العضو على موافقة القسم والمعهد على العنوان الذى سيحصل به على رقم الايداع. وبالتالي يحصل على رقم ايداع جامعة القاهرة دوليا ومحليا. ومن ثم يمكن للقسم بعد ذلك ان يتعهد بتوزيعه على دور التوزيع ببروتوكولات تحفظ حق القسم فى الحصول على أمواله من بيع الكتاب. او يبيعه مباشرة لمن يرغب من الطلاب والباحثين عبر منفذ خاص بالقسم او عبر منفذ بيع الكتب بالمعهد.

**المقترح الرابع،** لن يتم توفير التدريب الا بتوفير ثلاث قاعات اضافية للمحاضرات، بحيث تسع الواحدة عدد 50 طالبا، وتجهز بالوسائل السمعية والبصرية الحديثة. فتدعيم القسم بأجهزة متقدمة سيسهم بالارتقاء بالعملية البحثية، ليس بالقسم وحدة ولكن بالمعهد ككل. ولا بد من تزويد القسم بعدد من المراجع الأساسية فى فروع الدراسات التاريخية المختلفة. ناهيك عن تزويد المكتبة بجديد

الدراسات التاريخية فى شتى الفروع، وتشجيع اساتذة التايخ فى مصر والعالم العربى على اهداء المكتبة بنسخ من كتبهم ومؤلفاتهم.

**المقترح الخامس،** انشاء وحدة النشاط العلمى والاجتماعى داخل القسم، تقوم بإعداد الندوات واللقاءات العلمية بالقسم وتنسيقها. وتتمثل مهمتها فى الاتصال بالجهات ذات الصلة بالحراك الثقافى والعلمى. وتقترح برامج تساعد على مشاركة أعضاء هيئة التدريس للطلاب فى مجال البحث العلمى، وتقترح ترشيح أعضاء هيئة التدريس للجوائز العلمية بالداخل والخارج بعد عرضها على مجلس القسم. وتبحث عن موارد مالية تساهم فى تطوير البحث العلمى لأعضاء هيئة التدريس والطلاب. وتشجع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة والتفاعل مع المجتمع من خلال تسهيل تعاونهم مع مؤسسات المجتمع. وتنسق جداول للأساتذة الزائرين، وتسهل إجراءات زيارتهم، وتنظم الحفلات والمناسبات الاجتماعية وتقوم بالرحلات الميدانية لطلاب القسم فى الداخل والخارج، وتتنظر فى طلبات الراغبين فى التفرغ العلمى فى القسم.

**المقترح السادس،** تغيير قواعد تسجيل لدرجتى الماجستير والدكتوراه بالقسم، بأن يعمل على تنفيذ خطته بطرح موضوعات بعينها، ويطرح اسمين لأعضاء هيئة تدريس لكل موضوع من هذه الموضوعات ليشرفا على الطالب. فالسياسة الموجودة بالقسم لا تساعد على وجود مساحة لتواصل الاجيال. خاصة وان اسماء بعينها تتكرر على الاشراف على تلك الرسائل وفى مناقشاتها.

**المقترح السابع،** أن يتسلم القسم من الباحث بعد المناقشة نسخة ورقية من دراسته للماجستير او الدكتوراه، وأن يتسلم اسطوانة تتضمن تلك الدراسة كما هو حالها فى النسخة الورقية. وذلك تمهيدا لرفعها فى المستقبل على موقع القسم للمساهمة فى تسويقه. او عمل قسم خاص داخل هذا الموقع، لا يستطيع الزائر ان يحصل على ما بداخله من رسائل الا بمقابل مادى. ومن ثم يسهم هذا فى الاستفادة العلمية للباحثين، والاستفادة المادية للقسم..

**المقترح الثامن،** فيما يتعلق بالموارد المالية الممكن تحقيقها، فيمكن للقسم زيادة موارده عن طريق مشاركة اعضاء هيئه تدريسه، واستقدام خبراء، لتنفيذ بعض الدورات التدريبية. وكذا من خلال التقدم ببعض المشروعات البحثية لهيئات مانحة لتمويلها. وعبر استخدام العلاقات الجيدة لبعض رجالات القسم مع المؤسسات المستفيدة من المعهد والاطراف المجتمعية لتقدم تبرعات للعملية البحثية. ويمكن عمل دورات بمقابل مادى، لكن من نقاط الضعف المطلوب تلافيا فى هذا الامر، هو ضعف القدرة التسويقية لتلك الدورات وضعف التجهيزات اللازمة لعقدها، وارتفاع المنافسة من قبل مقدميها من قبل مراكز المعهد الاخرى.

## هوامش الدراسة:

- (1) لجنة العلاقات الثقافية بين مصر والسودان 18 يناير 1947 ، الجلسة الرابعة ، ملف القرار الوزاري بإنشاء مكتب دائم للجنة العلاقات الثقافية بين مصر والسودان ، محفظة 3 / د ، محفوظات مجلس الوزراء ما بعد 1923، ص ص 1 ، 2.
- (2) انشاء مبنى جديد لمعهد السودان، الاهرام ، 1952/7/17، ص 4.
- (3) نفسه، ص 4.
- (4) شروط قبول الطلبة المستجدين بالمعاهد المستقلة التابعة لجامعة فؤاد الاول - معهد الدراسات السودانية- للعام الجامعي 1953/1954 ، الوقائع المصرية ، العدد 66 " ، 15 أغسطس 1953 ، ص 11.
- (5) محمود ابوالعينين :- الأنشطة العلمية، الكتاب الذهبي سيرة ومسيرة، اليوبيل الذهبي لمعهد البحوث والدراسات الافريقية 1947 - 1997، مطبعة جامعة القاهرة ، مايو 1997 ، ص ص 18-54.
- (6) عبدالفتاح عبدالصمد منصور :- العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي 1899-1924، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993 ، ص 5.
- (7) الكتاب الذهبي سيرة ومسيرة، اليوبيل الذهبي لمعهد البحوث والدراسات الافريقية 1947 - 1997 ، مطبعة جامعة القاهرة ، مايو 1997 ، ص ص 56.
- (8) عمداء المعهد ، مسيرة معهد البحوث والدراسات الافريقية، في حفل الخريجين بمناسبة اليوبيل الذهبي لمعهد البحوث والدراسات الافريقية 1947 - 1997 ، مطبعة جامعة القاهرة ، مايو 1997 .
- (9) الآثار العلمية لاجتماع هيئة التدريس بجامعة القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، مايو 1958 ، ص ص 37 ، 113 ، 114.
- (10) محمود ابوالعينين :- المرجع السابق ، ص 54.
- (11) حسين مراد: السيد فليفل عطاء بلا حدود، كلمة افتتاحية منشورة في حسين مراد (محرر):- الكتاب التذكارى لتكريم الاستاذ الدكتور السيد فليفل، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 2013. ص ص 1، 2.
- (12) <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- (13) السيرة العلمية للاستاذ الدكتور عبدالله عبدالرازق، ص 11 ، موقع معهد البحوث والدراسات الافريقية قسم التاريخ، <http://www.google.com.eg/url?url=http://193.227.13.23/african/images/Data/CV/HistoryDept/Prof.Abdulla.h%2520AbdelRazik.pdf>
- (14) السيرة العلمية للأستاذ الدكتور/ حسين سيد عبد الله مراد وكيل المعهد لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، <http://african.cu.edu.eg/C.V/History/Hussein.htm>
- (15) احمد عبدالدايم محمد حسين:- مقالاتى فى جريدة المصرىون، مطبعة الاسراء، القاهرة، 2014، ص ص 378-380. وانظر ايضا، مقدمة احمد عبدالدايم محمد حسين:- شواهد المقبرة الملكية فى زنجبار مصدرا لتاريخ أسرة البوسعيد ، دراسة تحت النشر، مجلة معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة.
- (16) مرسوم باللائحة الداخلية لمعهد الدراسات السودانية بجامعة فؤاد الاول ، الوقائع المصرية ، العدد 115 ، 7 ديسمبر 1950 ، ص 4.
- (17) الجدول الملحق للمادة 38 من اللائحة الداخلية لكلية الاداب لسنة 1954 ، الوقائع المصرية ، العدد 92 مكرر " أ" غير اعتيادى ، 18 نوفمبر 1954 ، ص ص 21، 22 .
- (18) تحويل معهد السودان للدراسات الافريقية ، الاهرام ، 1956/3/26 ، ص 5 .
- (19) أحمد عوض :- تطور الدراسة بالمعهد ، الكتاب الذهبي سيرة ومسيرة، اليوبيل الذهبي لمعهد البحوث والدراسات الافريقية 1947 - 1997، مطبعة جامعة القاهرة ، مايو 1997 ، ص 11.
- (20) تطور لائحة المعهد ، معهد البحوث والدراسات الافريقية فى خمس سنوات 1994-1999، مطبعة جامعة القاهرة ، 1999 ، ص 96.
- (21) بعض مواد اللائحة الداخلية للمعهد ، الكتاب الذهبي سيرة ومسيرة، اليوبيل الذهبي لمعهد البحوث والدراسات الافريقية 1947 - 1997، مطبعة جامعة القاهرة ، مايو 1997 ، ص 208.
- (22) تطور لائحة المعهد ، المرجع السابق ، ص ص 97-100.

- (23) دليل الطالب ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، مطبعة جامعة القاهرة ، 2008 ، ص 94.
- (24) نفسه ، ص 111.
- (25) نفسه ، ص 112.
- (26) نفسه ، ص 113.
- (27) نفسه، ص 130.
- (28) لائحة الدراسات العليا لمعهد البحوث والدراسات الافريقية طبقا لنظام الساعات المعتمدة (2012)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 2012، ص 16.
- (29) نفسه ، ص ص 29-31.
- (30) نفسه ، ص ص 51-53.
- (31) السيد فليفيل:- الرسائل الجامعية لدرجتى الماجستير والدكتوراه.. قراءة تحليلية، الكتاب الذهبى سيرة ومسيرة، اليوبيل الذهبى لمعهد البحوث والدراسات الافريقية 1947 - 1997، مطبعة جامعة القاهرة ، مايو 1997 ، ص 103.
- (32) بيان باعداد الطلاب الحاصلين على درجات علمية بالمعهد معام 1973 حتى عام 1997، الكتاب الذهبى سيرة ومسيرة، اليوبيل الذهبى لمعهد البحوث والدراسات الافريقية 1947 - 1997، مطبعة جامعة القاهرة ، مايو 1997 ، ص 118.
- (33) عراقى الشربيني ومحمد عاشور:- مجلة الدراسات الافريقية والنشرة الخاصة ، الكتاب الذهبى سيرة ومسيرة، اليوبيل الذهبى لمعهد البحوث والدراسات الافريقية 1947 - 1997، مطبعة جامعة القاهرة ، مايو 1997 ، ص ص 120-123، 130، 131.
- (34) بيان باعداد الطلاب الحاصلين .. المرجع السابق ، ص 118.
- (35) خطاب رئيس مجلس القسم، الدكتور ماهر شعبان، الى رئيس وحدة الجودة الدكتور أشرف العزازى فى 13 يونيو 2011، وكذا انظر محضر اجتماع مجلس قسم التاريخ يوم الأحد الموافق 2011/6/12م .
- (36) نفسه.
- (37) خطاب رئيس مجلس القسم، الدكتور كرم الصاوى، الى رئيس وحدة الجودة الدكتور حسن صبحى فى 17 ديسمبر 2013، وكذا انظر محضر اجتماع مجلس قسم التاريخ يوم الاثنين الموافق 16 ديسمبر 2013.
- (38) خطاب رئيس مجلس القسم لمدير العلاقات العامة بالمعهد، ابريل 2011 .
- (39) خطاب رئيس مجلس القسم الدكتور ماهر شعبان.. الخطاب السابق .
- (40) خطاب رئيس مجلس القسم الدكتور كرم الصاوى .. الخطاب السابق.
- (41) محضر اجتماع مجلس قسم التاريخ المنعقد يوم الاثنين 2009/9/7م.